قالت مصادر مطلعة لـ»المصرى اليوم« إن حبيب العادلى، وزير الداخلية السابق، أصيب بأزمة قلبية إثر انتهاء التحقيقات معه فى نيابة أمن الدولة العليا، أمس الأول، فى قضيتى »قتل المتظاهرين والانفلات الأمنى«، وإنه طلب نقله إلى مستشفى الشرطة بالعجوزة لشعوره بآلام شديدة، إلا أن إدارة السجن نقلته إلى مستشفى السجن.

كانت نيابة أمن الدولة العليا، بإشراف المستشار هشام بدوى، المحامى العام لنيابات استئناف أمن الدولة، قررت استدعاء »العادلى« للاستماع لأقواله فى الاتهامات المنسوبة إليه، بإصدار أوامر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، ما أدى إلى مقتل ٥٦٣ وإصابة أكثر من ٤ آلاف شخص، والتسبب فى حالة الانفلات الأمنى التى شهدتها البلاد خلال أيام الثورة. ورد الوزير السابق على الاتهامات المنسوبة إليه وحمل المسؤولية لمساعديه، وقال إنهم أمدوه بتقارير خاطئة. وخلال التحقيقات شعر »العادلى« بحالة إعياء وطلب تأجيل التحقيقات. وقررت النيابة إعادته إلى محبسه مرة ثانية.

وأثناء ترحيله من النيابة إلى السجن، اشتد الألم به، وطلب نقله إلى مستشفى العجوزة، إلا أن المسؤولين عن ترحيله أبلغوه بأن نقله إلى مستشفى خارجى يحتاج لموافقة طبيب السجن ثم تصريح أو إذن من النيابة، وهو ما دفع رجال الحرس إلى نقله إلى مستشفى السجن، ووقع الطبيب الكشف عليه وقال إن حالته جيدة ولا تستدعى نقله إلى مستشفى خارجى.

وقالت مصادر قضائية إن نيابة أمن الدولة العليا، قررت استدعاء ٥٤ ضابطاً برتب مختلفة »بداية من ملازم أول حتى لواء« وبعضهم مساعدون لوزير الداخلية السابق، وأكدت المصادر ـ طلبت عدم نشر أسمائها ـ أن هؤلاء الضباط ثبتت إدانتهم بشكل مؤكد فى إطلاق الرصاص على المتظاهرين، إذ تبين وجود تسجيلات ومقاطع فيديو بشكل واضح يظهرون فيها وهم يطلقون الرصاص، ومن المقرر أن تستمع إليهم النيابة على مدار الأيام المقبلة.

وكشفت مصادر أمنية عن أن لجنة تقصى الحقائق، المشكلة للكشف عن المتورطين فى أحداث التعدى على المتظاهرين يوم الأربعاء ٢ فبراير الماضى، تلقت معلومات مهمة عن تورط وزيرة القوى العاملة السابقة، عائشة عبدالهادى، ومسؤولين بالحزب الوطنى فى الأحداث، إذ ثبت أنهم دفعوا مبالغ مالية تفاوتت بين ٠٠٢ و٠٠٣ جنيه لكل عامل، حتى يخرج فى المظاهرة المؤيدة للرئيس السابق مبارك.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 04/03/2011
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com